

Distr.: General  
12 December 2019  
Arabic  
Original: English



## تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)

### تقرير الأمين العام

#### أولا - مقدمة

١ - يتضمن هذا التقرير، وهو التقرير الفصلي الثاني عشر عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، استعراضا وتقييما لتنفيذ القرار منذ تقريره السابق عن هذا الموضوع، الذي قدمه شفويا منسقي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وممثلي الخاص لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. ويغطي التقرير التطورات التي حدثت في الفترة من ١٢ أيلول/سبتمبر إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

#### ثانيا - الأنشطة الاستيطانية

٢ - أعاد مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦) تأكيد أنّ إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل. وفي القرار ذاته، كرّر المجلس مطالبته إسرائيل بأن توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احترامًا كاملاً. بيد أنّ الفترة المشمولة بالتقرير لم تشهد اتخاذ أي من هذه الخطوات.

٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ عدد الوحدات السكنية التي قُدمت خطط لبنائها أو التي أقرت السلطات الإسرائيلية بناءها في الضفة الغربية المحتلة نحو ٣٠٠٠ وحدة سكنية، بما فيها ٣٠٠ وحدة في القدس الشرقية. وتشمل الخطط ١٨٢ وحدة في مفعوت أريجما، وهي بؤرة استيطانية في غور الأردن قررت الحكومة الإسرائيلية في ١٥ أيلول/سبتمبر إضفاء الطابع القانوني عليها بأثر رجعي لجعلها مستوطنة جديدة. ومن الخطط البارزة الأخرى بناء ٣٨٢ وحدة في دوليب، إلى الغرب من رام الله، و ٦٠٩ وحدات في مستوطنة بيتار إليت الحضرية الكبيرة إلى الغرب من بيت لحم. ومن المقرر أن نحو



٤٠ في المائة من الوحدات التي قُدمت خطط لبنائها سُنشيد في مواقع نائية، في عمق الضفة الغربية المحتلة. ولم يُعلن عن مناقصات جديدة.

٤ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، أُفيد بأن مستوطنين إسرائيليين قد أقاموا مزرعة جديدة تضم وحدة سكنية متنقلة، في أم الهوى، شرق مستوطنة كيدار، في المنطقة جيم من الضفة الغربية. وأُفيد بأن المستوطنين زعموا أنهم قد اشتروا الأرض من أصحابها الفلسطينيين، وينكر أصحاب الأرض ذلك. وقدم أصحاب الأرض التماسا إلى محكمة العدل العليا، ومن المقرر أن يُناقش الأمر في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

٥ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، أصدر وزير الدفاع الإسرائيلي تعليمات إلى الإدارة المدنية "للعمل على المضي قدما في إجراءات التخطيط" لتشييد مبنى جديد للمستوطنين الإسرائيليين في سوق الجملة في بلدة الخليل القديمة.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت التقارير بأن السلطات الإسرائيلية قد قامت في عدة مناسبات بهدم أبنية أو بمنع البناء في عدد من البؤر الاستيطانية، بما في ذلك بالقرب من مستوطنة يتسهار، وبات عين، وكوخاف هشاحار، وأدى ذلك إلى اشتباكات بين المستوطنين وقوات الأمن الإسرائيلية.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر هدم ومصادرة مباني يملكها فلسطينيون في مختلف أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وبسبب عدم الحصول على تصاريح البناء الصادرة عن إسرائيل، التي يظل حصول الفلسطينيين عليها شبه مستحيل، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم أو مصادرة ١٥٠ مبنى، وأدى ذلك إلى تشريد ٢٦٠ شخصا، من بينهم ١٣٣ طفلا و ٦٠ امرأة، وإلى تضرر ٨٠٠ شخصا آخرين. وهُدم ما مجموعه ١٦ مبنى من هذه المباني استنادا إلى الأمر العسكري رقم ١٧٩٧، الذي يجيز فرض إجراءات معجلة لا تمنح المالكين سوى ٩٦ ساعة لإثبات امتلاكهم تصاريح بناء سارية المفعول. وشملت عمليات الهدم في المنطقة جيم ٢٦ مبنى ممولا من جهات مانحة.

### ثالثا - العنف ضدّ المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب

٨ - دعا مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦) إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتدمير، ودعا أيضا إلى أعمال المساءلة في هذا الصدد وإلى التقيد بالالتزامات المفروضة بموجب القانون الدولي من أجل تعزيز الجهود الجارية لمكافحة الإرهاب، بوسائل منها أنشطة التنسيق الأمني القائمة، وإلى إدانة جميع أعمال الإرهاب بوضوح.

٩ - ومع ذلك، اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بوقوع أعمال عنف في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك إطلاق مقاتلين فلسطينيين من غزة الصواريخ وقذائف الهاون والأجهزة الحارقة على المدنيين في إسرائيل، واستخدام إسرائيل القوة الفتاكة ضد الفلسطينيين.

١٠ - وقُتل ما مجموعه ٤٤ فلسطينيا، من بينهم تسعة أطفال وثلاث نساء، على يد قوات الأمن الإسرائيلية على إثر غارات جوية وخلال مظاهرات واشتباكات وعمليات أمنية وحوادث أخرى، وأصيب ٢٩٤٠ فلسطينيا بجروح، من بينهم نحو ٤٠٠ فلسطيني جرحوا على إثر إصابتهم بذخائر حية. وأصيب

ما مجموعه ٤٦ إسرائيليًا بجروح، من بينهم ٤١ مدنياً بمن فيهم نساء وأطفال، وجرح خمسة من أفراد قوى الأمن الإسرائيلية في هجمات واشتباكات وحوادث أخرى. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، توفيت امرأة إسرائيلية على إثر جروح أصيبت بها أثناء هجوم بصواريخ أُطلقت من غزة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

١١ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أُطلق نحو عشرة صواريخ من غزة باتجاه إسرائيل، فأصابت منزلاً في سديروت وتسببت في وقوع أضرار مادية دون إصابات. وردا على ذلك، استهدف جيش الدفاع الإسرائيلي مواقع مختلفة حددها بوصفها مواقع عسكرية تابعة لحركة حماس في غزة. وقُتل أحد المقاتلين الفلسطينيين، وأصيب مقاتلان آخرون بجروح.

١٢ - وفي الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد اغتيال إسرائيل أحد قادة حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية في غزة، أطلقت الحركة أكثر من ٥٠٠ صاروخ باتجاه إسرائيل في عمليات تصعيدية استمرت ٤٨ ساعة. وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أن نسبة اعتراض الصواريخ بواسطة نظام القبة الحديدية بلغت ٩٠ في المائة، ومع ذلك سقطت بعض الصواريخ على بلدات ومدن إسرائيلية وسببت أضراراً في الممتلكات. وتم تفعيل الملاجئ في أجزاء واسعة من البلد، وظلت المدارس والمنشآت التجارية مغلقة لمدة يوم واحد على الأقل، وتلقى ٧٨ إسرائيليًا علاجاً من الإصابات أو الصدمات.

١٣ - وردا على ذلك، نفذ جيش الدفاع الإسرائيلي غارات على أهداف حددها بوصفها أهدافاً تابعة لحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية ولجماعات مقاتلة أخرى في غزة، أدت إلى قتل ٣٣ فلسطينياً، من بينهم ثلاثة نساء وثمانية أطفال، وإصابة ١٠٩ آخرين بجروح، من بينهم ٥١ طفلاً وإحدى عشرة امرأة. وتبين أن ما لا يقل عن ٢٠ من القتلى كانوا مقاتلين تابعين لحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية. وقُتل ثمانية أشخاص من أسرة واحدة، من بينهم خمسة أطفال، في غارة إسرائيلية واحدة. وبعد بضعة أيام، توفي فرد آخر من تلك الأسرة متأثراً بجراحه. واعترف جيش الدفاع الإسرائيلي بأنه استهدف منزلهم خطأ، وفتح تحقيقاً عن الأمر. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت تقارير إلى مقتل فلسطيني واحد بسبب صاروخ أطلقته حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية سقط على مسافة قصيرة داخل غزة.

١٤ - وبعد بذل جهود وساطة مكثفة، استطاعت مصر بالتعاون الوثيق مع منسقي الخاص، ضمان عودة الهدوء إلى غزة بعد ٤٨ ساعة من الأعمال القتالية.

١٥ - وشهدت الحالة تصعيداً ثانياً لفترة وجيزة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما أُطلق مقاتلون فلسطينيون صواريخاً في اتجاه إسرائيل. وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أن نظام القبة الحديدية قد اعترض أحد الصاروخين، أما الآخر فقد سقط في منطقة مكشوفة في جنوب إسرائيل. وردا على ذلك، قصف جيش الدفاع الإسرائيلي عدداً من الأهداف التابعة لمقاتلين فلسطينيين في غزة. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات.

١٦ - وتواصلت الاحتجاجات قرب السياج المحيط بغزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ورغم أن المظاهرات ظلت في معظمها سلمية نسبياً، ارتكب بعض المتظاهرين أعمال عنف، بما في ذلك استخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع، ومحاولة اختراق السياج أو إطلاق بالونات حارقة في اتجاه إسرائيل. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي باستخدام وسائل مكافحة الشغب، بما في ذلك الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية. وقُتل خمسة متظاهرين، وأصيب ١٧٤٦ شخصاً بجروح (من بينهم ٧٩٠ طفلاً و ٦٠ امرأة).

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل في الضفة الغربية المحتلة أربعة فلسطينيين على إثر إصابتهم بطلقات نارية، من بينهم امرأة واحدة؛ وأُصيب ١٠٦٤ فلسطينياً بجروح، من بينهم ٢٣ طفلاً، على يد قوات الأمن الإسرائيلية أثناء مظاهرات واشتباكات وعمليات أمنية وحوادث أخرى. وأُصيب أيضاً تسعة إسرائيليين بجروح، من بينهم خمسة أفراد في قوات الأمن الإسرائيلية.

١٨ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، قتل رجل أمن تابع لشركة خاصة متعاقد مع قوات الأمن الإسرائيلية امرأة فلسطينية في الخمسين من العمر بإطلاق النار عليها قرب نقطة تفتيش قلنديا حين حاولت الهجوم بسكين، بحسب ما أُفيد به، على أفراد قوات الأمن الإسرائيلية. وذكرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن شهود عيان أفادوا بأن المرأة تُركت تنزف لمدة ٣٠ دقيقة قبل وصول طاقم طبي إسرائيلي لإسعافها. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل فلسطيني في الخامسة والعشرين من عمره حين أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار عليه بالقرب من نقطة تفتيش جبارة، جنوب طولكرم، زاعمة أنه استخدم سكيناً لمهاجمة وطعن أفراد قوات الأمن الإسرائيلية.

١٩ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، أُصيبت امرأة إسرائيلية في العشرين من عمرها بجراح في هجوم بسكين وقع على الطريق رقم ٤٤٣. واعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية الجاني المزعوم، وهو صبي فلسطيني يبلغ من العمر ١٤ عاماً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت تقارير تفيد بوقوع ما مجموعه ست هجمات طعن بسكاكين شنها فلسطينيون ضد إسرائيليين.

٢٠ - وذكرت مفوضية حقوق الإنسان أن تقارير أفادت بأن قوات الأمن الإسرائيلية أطلقت عدة قنابل مسيلة للدموع وقنابل صاعقة على مجموعتين مدرسيتين في المنطقة H2 في مدينة الخليل، بتاريخ ٣ و ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أثناء وجود التلاميذ في المدرستين، وذلك رداً على حادث قيل إنه وقع في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ألقى خلاله عدد من الأطفال حجارة على دورية عسكرية بالقرب من المدرستين.

٢١ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على شاب فلسطيني يبلغ من العمر ٢٢ عاماً فأردته قتيلاً، في ظروف تشير إلى أنه لم يكن يشكل تهديداً لأحد. وفتح جيش الدفاع الإسرائيلي تحقيقاً في الحادث.

٢٢ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، فقد صحفي فلسطيني البصر في إحدى عينيه بعد أن أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار عليه خلال تغطيته مظاهرة في قرية صوريف، شمال الخليل.

٢٣ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، حشدت حركة فتح الآلاف من المتظاهرين الفلسطينيين للمشاركة في "يوم الغضب" في مختلف أنحاء الضفة الغربية المحتلة، واشتبكت خلاله بعض مجموعات المتظاهرين مع قوات الأمن الإسرائيلية.

٢٤ - وعلى الرغم من المحاولات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بين سكان حي العيسوية والسلطات الإسرائيلية لخفض نشاط قوات الأمن الإسرائيلية بالقرب من المدارس والسماح ببدء السنة الدراسية في الموعد المحدد في أوائل أيلول/سبتمبر، واصلت قوات الأمن الإسرائيلية شن الغارات الليلية المتكررة وعمليات التفتيش والاعتقال في أحياء القدس الشرقية.

٢٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وقوع ١٠٦ هجمات نفذها مستوطنون إسرائيليون على فلسطينيين، وأدى ٢١ حادثاً منها إلى إصابة ٤٠ شخصاً بجروح،

وأدى ٨٨ حادثاً منها إلى أضرارٍ لحقت بمتلكات الفلسطينيين. وسجل المكتب أيضاً وقوع ١٩ هجوماً نفذه فلسطينيون على مستوطنين إسرائيليين في الضفة الغربية، وأدت أربعة من تلك الهجمات إلى جرح أربعة أشخاص، وأدى ١٥ هجوماً إلى إلحاق أضرار بمتلكات المستوطنين.

٢٦ - وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عدداً كبيراً من الحوادث خلال موسم حصاد الزيتون، وشملت تلك الحوادث اعتداءات بدنية على مزارعين فلسطينيين من قبل مستوطنين إسرائيليين، وسرقة المحاصيل ومضايقة المزارعين، وكذلك الإضرار بنحو ١٧٠٠ من أشجار الزيتون. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، تعرض مزارعون فلسطينيون ومتطوعون إسرائيليون وأجانب يقطفون الزيتون قرب قرية بورين إلى هجوم بالحجارة والقضبان المعدنية شنه بعض من سكان مستوطنة يتسهار. وجرح في الهجوم حاخام يبلغ من العمر ٨٠ عاماً وأربعة متطوعين أجانب. وألقي القبض على أحد مرتكبي الهجمات.

٢٧ - ووقعت أيضاً حوادث عنف في مدينة الخليل القديمة، في المنطقة H2. ففي نهاية الأسبوع يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، زار عشرات الآلاف من الإسرائيليين المدينة في سياق أداء الشعائر الدينية. وخلال اليومين المذكورين في نهاية الأسبوع، جرح ٣٠ فلسطينياً من بينهم ٧ أطفال، وإسرائيلي واحد، خلال هجمات واشتباكات مع مستوطنين إسرائيليين.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، طرأت بعض التطورات في القضايا المتعلقة بمرتكبي أعمال العنف التي تنظر فيها حالياً السلطات الإسرائيلية. ففي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، وعقب اتفاق تفاوضي لتخفيف العقوبة أدى إلى إصدار أول حكم بإدانة جندي إسرائيلي لأفعال تتعلق بالاحتجاجات الأسبوعية على طول السياج المحيط بقطاع غزة، أُفيد بأن محكمة عسكرية إسرائيلية حكمت على الجندي بالسجن لمدة شهر لأنه أطلق النار على طفل فلسطيني يبلغ من العمر ١٤ عاماً فقتله. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أدانت المحكمة المحلية أحد الإسرائيليين المشتبه في ضلوعهم في إضرام النار عمداً في عام ٢٠١٥ في قرية دوما الواقعة في الضفة الغربية، بعد أن أقر بمشاركته في عدة هجمات أخرى ضد الفلسطينيين. وأدين المشتبه به أيضاً بالانتماء إلى منظمة إرهابية. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، صدرت لائحة اتهام في حق مستوطن إسرائيلي لضلوعه في حادث قام فيه بإطلاق النار في الهواء وإلقاء الحجارة في اتجاه قرية بورين الفلسطينية.

## رابعاً - التحريض والاستفزاز والخطابات الملهبة للمشاعر

٢٩ - أهاب مجلس الأمن بالطرفين، في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أن يتصرفا وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والاتفاقات والالتزامات السابقة بينهما، وأن يلتزما الهدوء وضبط النفس، وأن يمتنعوا عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهبة للمشاعر، بهدف تحقيق جملة أمور منها وقف تصاعد الحالة على أرض الواقع، مما يفرضي إلى إعادة بناء الثقة، والعمل من خلال السياسات والإجراءات على إظهار التزام حقيقي بحل الدولتين، وتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز السلام. ولكن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهبة للمشاعر استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٠ - فصفحات حركة فتح على وسائل التواصل الاجتماعي واصلت تمجيد من ارتكبوا سابقاً هجمات إرهابية على الإسرائيليين، وحضر بعض المسؤولين الفلسطينيين مناسبات تكرم من نفذوا تلك الهجمات. وأشار أحد مسؤولي حركة فتح إلى إسرائيل بوصفها "قنبلة بيولوجية" تسمم المنطقة بأسرها.

وشارك بعض المسؤولين والمنشورات الرسمية في نشر نظريات تأمرية تتهم إسرائيل ”بزرع أمراض“ في أجساد السجناء الفلسطينيين، أو بأنها تنوي استخدام المستشفى الذي تشيده منظمة غير حكومية في غزة لإجراء ”تجارب على المرضى الفلسطينيين“ و ”الالتجار بالأعضاء البشرية“. وقارن أيضا أحد أعضاء المجلس الثوري لحركة فتح إسرائيل بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وقال إنهما ”نوأمان“. كما واصل قادة حركة حماس استخدام لغة استفزازية وتهديدية، بما في ذلك تهديد زعيم سياسي إسرائيلي كبير بالقول إنه ”سيندم على اليوم الذي وُلد فيه“.

٣١ - وواصل عدة سياسيين إسرائيليين أيضاً إصدار تصريحات مُلهبة للمشاعر. فلقد كرر عدد من كبار السياسيين إصدار وعود بضم غور الأردن والمستوطنات الإسرائيلية، وقال أحد كبار المسؤولين إن إسرائيل لديها ”حق كامل“ في فرض سيادتها على غور الأردن. وأدلى زعماء سياسيون بسلسلة من التصريحات المهينة والمهبة للمشاعر تستهدف العرب الإسرائيليين، بما في ذلك وصفهم بأنهم يشكلون ”تهديدا وجوديا لدولة إسرائيل“. وقال أحد الوزراء إن الفلسطينيين والعرب الإسرائيليين ”لا يزالون هنا“ لا لشيء إلا لأن الإسرائيليين يتسمون ”بكرم الضيافة“، وأضاف قائلا ”على الأقل في الوقت الراهن“. وأشار مسؤولون إسرائيليون آخرون إلى الشعب الفلسطيني بوصفه ”وهميا ومصطنعا“.

## خامسا - الخطوات الإيجابية لعكس مسار الاتجاهات السلبية

٣٢ - دعا مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦) إلى اتخاذ خطوات إيجابية على الفور لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع، التي تهدد إمكانية تطبيق حلّ الدولتين. وعلى الرغم من وجود بعض التطورات الإيجابية التي يمكن الإبلاغ عنها، إلا أن عددا من الاتجاهات السلبية قد طغى عليها.

٣٣ - وأحرز تقدم كبير في تنفيذ مجموعة التدخلات الإنسانية والاقتصادية العاجلة في غزة، التي أقرتها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني.

٣٤ - وأفادت الأمم المتحدة خلال الاجتماع نصف السنوي للجنة الاتصال المخصصة، الذي عُقد في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، بأن تلك التدخلات كان لها أثر هام في العديد من القطاعات. ففي عام ٢٠١٩، ارتفع عدد ساعات توافر الكهرباء يوميا في غزة إلى نحو ١٢-١٥ ساعة في المتوسط. وأتاح ذلك زيادة كميات مياه الشرب ومياه الصرف التي يمكن معالجتها، وخفض الحاجة إلى وقود باهظ الثمن لتشغيل المستشفيات، وخفض التكاليف على الأعمال الخاصة وعلى الأسر. وحتى ٦ كانون الأول/ديسمبر، بلغ عدد سكان غزة الذين استفادوا من الرعاية الصحية في حالات الطوارئ نحو ٦٦٠.٠٠٠ شخص، كما استفاد نحو ٥٨٠.٠٠٠ شخص من إيصال الأدوية واللوازم الطبية منذ بدء تنفيذ التدخلات. وأتاح أيضا برامج إيجاد فرص العمل المؤقتة التي تنفذها الأمم المتحدة خلق أكثر من ٣٠.٠٠٠ فرصة عمل حتى الآن، ويمضي العمل قدما لإحياء منطقة صناعية لخلق فرص اقتصادية طويلة الأجل.

٣٥ - وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، وُزِعَ مكتب إعادة إعمار قطاع غزة مدفوعاته النقدية الإنسانية الشهرية بمبلغ ١٠٠ دولار لكل أسرة لما مجموعه ٧٥ ٠٠٠ أسرة محتاجة في قطاع غزة.

٣٦ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا تخفيف بعض القيود المفروضة على تنقل الأشخاص من غزة وإليها. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، رفعت السلطات الإسرائيلية أسماء ١٥٠ شخصا من قائمة الأشخاص الذين يحظر عليهم الخروج من غزة، التي كانت تضم أسماء ٢٦٠ موظفا وطنيا يقيمون في غزة ويعملون في وكالات الأمم المتحدة ومنظمات دولية غير حكومية، وبدأت في إصدار تصاريح تجيز لهم السفر إلى الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

٣٧ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، تم التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية أفضى إلى نقل نحو ٤٢٥ مليون دولار من إيرادات التخليص الجمركي إلى السلطة الفلسطينية.

٣٨ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أعلن محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عزمه على تحديد موعد للانتخابات الفلسطينية. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت حركة حماس ردا مكتوبا بقبول خطة الانتخابات والشروط الواردة في رسالة الرئيس عباس إلى لجنة الانتخابات المركزية لدولة فلسطين. وطوال هذه العملية، واصلت الأمم المتحدة بما في ذلك عن طريق منسقي الخاص الحوار المستمر مع كبار المسؤولين الفلسطينيين والفصائل المختلفة في سبيل إجراء انتخابات شاملة للجميع في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

٣٩ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، قررت الحكومة الفلسطينية اقتراح تعديلات على قانون الأحوال المدنية الفلسطينية لصالح المرأة، بما في ذلك زيادة الحد الأدنى لسن الزواج ومنح المرأة الحق في إدارة الحسابات المصرفية الخاصة بأطفالها.

٤٠ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) برنامجا لدعم خطة النهوض بالمرأة والسلام والأمن في فلسطين، يشمل وضع خطة العمل الوطنية الفلسطينية للسنوات الأربع المقبلة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن (١٣٢٥) (٢٠٠٠).

٤١ - وفي غزة، رغم الانتهاء من إعادة بناء وإصلاح نحو ١٦٠ منزلا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُصرف أي تمويل جديد لصالح جهود إعادة إعمار المساكن منذ شباط/فبراير ٢٠١٩، ولا تزال هناك فجوة تمويلية قدرها ٤٥ مليون دولار لازمة لإتمام إعادة إعمار ٢٦٨ منزلا دُمِّرت تماما، و ٧٥ مليون دولار آخر لترميم ٥٦ ٠٥٠ منزلا تضررت جزئيا.

٤٢ - وعلى الرغم من استمرار التقدم المحرز في تنفيذ مجموعة التدخلات التي تقوم بها لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، تظل الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في قطاع غزة بالغة السوء. ويظل النقص الطويل الأمد في اللوازم الطبية يشكل مصدر قلق كبير. فنسبة اللوازم التي وصلت إلى مستويات متدنية بشكل خطير بلغت ٤٦ في المائة، ونسبة اللوازم التي استُنفدت تماما بلغت ٤١ في المائة. ولذا سيقترض ذلك أن تقوم السلطة الفلسطينية بزيادة الدعم للقطاع الصحي في وقت يشهد زيادة الاحتياجات وانخفاض التمويل الإنساني. والدعم المقدم للقطاع الصحي ينبغي ألا يتحدد باعتبارات سياسية، وإنما بحسب الاحتياجات. ولا يزال مقدمو الرعاية الصحية في غزة يواجهون صعوبات في علاج المصابين أثناء المظاهرات. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت النسبة

المعوية الإجمالية للمرضى الذين سَعوا لتلقي العلاج خارج غزة ومنحتهم إسرائيل تصاريح بذلك ٥٨ في المائة. ومن بين الجرحى الذين أصيبوا أثناء المظاهرات، بلغت نسبة الذين سَعوا لتلقي العلاج خارج غزة ومنحتهم إسرائيل تصاريح بذلك ١٨ في المائة. ولا تزال الحالة الاجتماعية والاقتصادية في غزة قائمة، وظل معدل البطالة بنسبة ٤٥ في المائة تقريباً. ومع محدودية الفرص الاقتصادية، وقعت المجتمعات المحلية الضعيفة في دوامة المديونية لتلبية احتياجاتها الأكثر إلحاحاً. وبشكل عام، تشير التقديرات إلى أن نحو ١,٧ مليون فلسطيني يعانون من انعدام الأمن الغذائي، والفجوات في التمويل تعيق الجهود الرامية إلى الوصول إلى جميع السكان المحتاجين.

٤٣ - ولا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط (الأونروا) تواجه تحديات مالية خطيرة، بما في ذلك انخفاض لم يسبق له مثيل في مستويات التدفق النقدي وعجز في التمويل غير المسدد قدره ١٦٧ مليون دولار. وباتت الأونروا معرضة لخطر الاضطرار في غضون بضعة أسابيع إلى وقف دفع مرتبات ٣٠ ٠٠٠ موظف يقدمون خدمات أساسية إلى الملايين من اللاجئين الفلسطينيين، ومرتبات ٢٢ ٠٠٠ معلم يدرّسون أكثر من نصف مليون طفل - نصفهم في قطاع غزة. وفي اجتماع اللجنة الاستشارية للوكالة، الذي عُقد في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، تعهدت الجهات المانحة الرئيسية بتقديم الأموال.

## سادسا - الجهود التي تبذلها الأطراف والمجتمع الدولي للمضي قدماً بعملية السلام والتطورات الأخرى ذات الصلة

٤٤ - أهاب مجلس الأمن، في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بجميع الدول أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

٤٥ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي حكماً يقضي بأن "المواد الغذائية المنتجة في الأراضي التي احتلتها دولة إسرائيل يجب أن تحمل إشارة إلى الإقليم الذي أنتجت فيه، وأن تكون مصحوبة، حين تكون هذه المواد الغذائية منتجة في إحدى المستوطنات الإسرائيلية داخل ذلك الإقليم، بإشارة تبين ذلك المصدر"، وذلك كشرط لاعتبار الإشارة إلى مكان الإنتاج صحيحة وغير مضللة للمستهلكين.

٤٦ - وأهاب مجلس الأمن، في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بجميع الأطراف أن تواصل، في سبيل تعزيز السلام والأمن، بذل الجهود الجماعية الرامية إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية، وحث في هذا الصدد على تكثيف وتسريع وتيرة الجهود وأنشطة الدعم الدبلوماسية على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧. ولم تطرأ أي تطورات فيما يتعلق بهذه الجهود.

٤٧ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها لم تعد تنظر إلى "إنشاء المستوطنات المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية" بوصفها "عملاً يتعارض في حد ذاته مع القانون الدولي".



سابعاً - ملاحظات<sup>(١)</sup>

٤٨ - لا يزال يساورني بالغ القلق من تواصل زيادة عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ففي المستوطنات الواقعة في المنطقة جيم، بلغ عدد الوحدات السكنية التي قُدمت خطط لبنائها أو التي تمت الموافقة عليها في عام ٢٠١٩ نحو ١٠ ٠٠٠ وحدة، مقارنة بنحو ٦ ٨٠٠ وحدة في كل من السنتين السابقتين. وفي الوقت نفسه، أُعلن عن مناقصات لبناء ٧٠٠ وحدة، مقارنة بأكثر من ٣ ٠٠٠ وحدة في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وفي القدس الشرقية، قُدمت خطط لبناء نحو ١ ١٠٠ وحدة، ويعكس هذا الرقم انخفاضاً مقارنة بعام ٢٠١٧ (٢ ٣٠٠ وحدة) و عام ٢٠١٨ (٢ ١٠٠ وحدة)، وأُعلن عن مناقصات لبناء نحو ٦٠٠ وحدة، وهو عدد مساوٍ تقريباً لعددتها في عام ٢٠١٨، وأعلى من عام ٢٠١٧ الذي لم تُعلن فيه عن أي مناقصات. وإن ما يقرب من ثلث الوحدات الـ ١٢ ٤٠٠ التي قُدمت خطط بشأنها أو صدرت موافقة عليها أو أُعلن عن مناقصات بشأنها في عام ٢٠١٩، هي وحدات مخططة لتكون مستوطنات في مواقع متقدمة في عمق الضفة الغربية، ويشكل ذلك زيادة ملحوظة مقارنة بنحو ربع مجموع الوحدات الـ ١٣ ٣٠٠ في عام ٢٠١٨، ونحو خمس مجموع الوحدات الـ ١٢ ٢٠٠ في عام ٢٠١٧.

٤٩ - وعموماً، منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، استمرت أعمال التخطيط للمستوطنات وبنائها. وفي السنوات الثلاث الماضية، بلغ عدد الوحدات التي قُدمت خطط لبنائها أو صدرت موافقة بشأنها أكثر من ٢٢ ٠٠٠ وحدة في مستوطنات المنطقة جيم والقدس الشرقية، وأُعلن عن مناقصات لأكثر من ٨ ٠٠٠ وحدة. وعلى أرض الواقع، بدأت خلال الفترة نفسها أشغال بناء أكثر من ٥ ٠٠٠ وحدة جديدة في المنطقة جيم.

٥٠ - وأكرر أن إنشاء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي أثر قانوني ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي، على النحو المذكور في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ويجب وقفه فوراً وبشكل كامل. فوجود المستوطنات وتوسيعها يزيدان من حدة الاستياء واليأس في صفوف السكان الفلسطينيين، ويؤججان بشدة التوترات الإسرائيلية - الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهما يواصلان تقويض آفاق إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين، لأنهما يقوضان منهجياً إمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافياً وتمتلك مقومات البقاء. وفي هذا السياق، فإنني أشعر بالأسف حيال إعلان الولايات المتحدة الأمريكية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر أنها لم تعد تنظر إلى "إنشاء المستوطنات المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية" بوصفها "عملاً يتعارض في حد ذاته مع القانون الدولي".

٥١ - وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء استمرار أعمال هدم ومصادرة أبنية عائدة للفلسطينيين، من بينها مشاريع إنسانية مموله دولياً. وتزايدت عمليات الهدم في المنطقة جيم في عام ٢٠١٩، حيث هُدم ٣٦٥ مبنى يملكه فلسطينيون، ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٣٨ في المائة مقارنة بـ ٢٦٤ مبنى في عام ٢٠١٧ و ٣٦ في المائة مقارنة بـ ٢٦٨ مبنى في عام ٢٠١٨، وارتفع عدد المشردين بأكثر من ضعفين،

(١) حيث إن شهر كانون الأول/ديسمبر يصادف الذكرى السنوية لاتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ووفقاً للممارسة المعتادة، فإن الملاحظات الواردة في التقرير الفصلي الأخير من السنة التقويمية تستند إلى الاتجاهات والمواضيع السنوية التي لوحظت طوال العام.

حيث سُردّ ٤٦٤ شخصا في عام ٢٠١٩ مقارنة بتسرد ٢١٦ شخصا في عام ٢٠١٨. وفي القدس الشرقية، هُدم ١٩٤ مبنى في عام ٢٠١٩، ويمثل ذلك زيادة بنسبة ١٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٨، وارتفع عدد الفلسطينيين المشردين بأكثر من ضعفين، حيث سُردّ ٣٢٥ شخصا في عام ٢٠١٩ مقارنة بتسرد ١٥٨ شخصا في عام ٢٠١٨. وأشعر بقلق بالغ أيضا من إخلاء أسرة فلسطينية من منزلها في مدينة القدس القديمة في شباط/فبراير، ومن العدد الكبير من الأسر الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة التي رُفعت عليها قضايا إخلاء. ويجب على إسرائيل أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

٥٢ - ولا يزال يساورني بالغ القلق إزاء استمرار العنف والهجمات الإرهابية ضد المدنيين، والتحرش على العنف الذي يفاقم بشدة انعدام الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ويتعارض مع الحل السلمي. ولا يوجد مبرر للإرهاب، وإنني أدعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى ضم صوتهم إلى صوت الأمم المتحدة في إدانته بشكل قاطع. ويحظر القانون الدولي الإنساني إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون وأثرها العشوائي على المراكز التي تضم السكان المدنيين الإسرائيليين، ويجب على المقاتلين الفلسطينيين التوقف عن هذه الأعمال فورا.

٥٣ - ولا تزال الحالة الأمنية في غزة هشة للغاية، حيث وقعت ثلاث عمليات تصعيد عسكرية خطيرة في عام ٢٠١٩. ويجب إجراء تحقيق صارم في قتل تسعة أفراد من أسرة واحدة في غارة جوية إسرائيلية استهدفت منزلها عن طريق الخطأ.

٥٤ - ولا يزال الوضع في غزة عرضة لخطر حدوث تصعيد كبير، وتتواصل معاناة سكانها الشديدة. ولا زلت أشعر بقلق بالغ إزاء عدد القتلى والجرحى من الفلسطينيين الذين سقطوا على طول السياج المحيط بقطاع غزة. ويظل استخدام إسرائيل القوة أثناء الاحتجاجات التي نشبت عند السياج المحيط بقطاع غزة مثيرا للقلق البالغ. فقوات الأمن الإسرائيلية تتحمل مسؤولية ممارسة ضبط النفس إلى أقصى حد، ويجب ألا تُستخدم القوة الفتاكة إلا عندما يكون استخدامها أمرا لا بد منه لحماية الأرواح. ويجب على السلطات المختصة ومنظمي الاحتجاجات في غزة كفالة بقاء الاحتجاجات سلمية. وينبغي ألا يكون الأطفال هدفا للعنف على الإطلاق، ومن واجب حركة حماس وغيرها من الجماعات المقاتلة حماية الأطفال والتأكد من عدم تعريضهم للأذى أبدا.

٥٥ - ويساورني القلق إزاء التقارير الواردة عن زيادة عدد الهجمات وحوادث التحرش التي تعزى إلى مستوطنين، بما في ذلك أثناء موسم قطف الزيتون، وفي الخليل، وأدعو إلى اتخاذ مزيد من التدابير لكفالة أن تنفذ إسرائيل التزامها بحماية المدنيين الفلسطينيين من جميع أعمال العنف أو التهديد بالعنف، بما في ذلك تلك التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون، وأدعو إلى التحقيق في هذه الهجمات ومحاسبة المسؤولين عنها.

٥٦ - وواصلت الأعمال الاستفزازية والخطابات التي تلهب المشاعر خلال الفترة المشمولة بالتقرير تعميق الهوة الفاصلة بين الطرفين وتأجيج الريبة والكراهية بينهما، وتقويض الجهود الرامية إلى المضي قدما على مسار هدف تحقيق السلام. ويجب على القادة والمسؤولين استخدام لهجة تشجع على التسامح وتيسر تعزيز الحوار، بدلا من استخدام منابرهم العامة لزيادة تصعيد التوترات. ويساورني الجزع بصفة خاصة من البيانات المرفوضة ذات الطابع العنصري والمهيب للمشاعر، التي ترمي إلى نشر الخوف والكراهية بين الشعوب، وأدعو الجميع لضم أصواتهم إلى صوت الأمم المتحدة في إدانة تلك البيانات.

ويساورني القلق أيضا من استمرار صدور بيانات عن آفاق ضم غور الأردن وأجزاء أخرى من الضفة الغربية. فمثل هذه الخطوات، إذا نفذت، يمكن أن تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. ويمكن أن يكون لها أثر مدمر في إمكانية إحياء المفاوضات والسلام الإقليمي، وتقوض بشدة في الوقت نفسه إمكانية تحقيق حل الدولتين.

٥٧ - وفي شهر أيلول/سبتمبر، انقضت السنة الأولى منذ بدء تنفيذ الأمم المتحدة مجموعة التدخلات الإنسانية والاقتصادية العاجلة في غزة. وحققت الجهود المبذولة حتى الآن نتائج هامة، غير أن الحالة لا تزال هشة مع استمرار التهديد بتجدد النزاع وتواصل نظام الإغلاق القاسي الذي تفرضه إسرائيل، وعدم إحراز في تحقيق وحدة الصف الفلسطيني، واستمرار انعدام الأمن وأنشطة المقاتلين. وتتفاقم الديناميات المتقلبة في غزة بسبب تفشي الفقر وارتفاع معدلات البطالة ارتفاعا هائلا، في حين أن تقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والمياه، لا يزال أدنى بكثير من مستوى الطلب عليها. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، سينتهي التمويل المقدم من استثمارات جرت نتيجة للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، وفي حال غياب تمويل إضافي وعدم وجود التزام دائم من قبل الإسرائيليين والفلسطينيين، فإن الوضع في غزة يمكن، مرة أخرى، أن ينزلق إلى حافة الانهيار.

٥٨ - وتأثير الأزمة الإنسانية والاقتصادية الحالية في قطاع غزة على المرأة يشكل مصدر قلق عميق. فنحو ٧٠ في المائة من جميع النساء في غزة عاطلات عن العمل، ويؤدي ذلك إلى كون الأسر المعيشية التي ترأسها نساء أكثر عرضة للفقر وانعدام الأمن الغذائي. ويظل الفقر وانعدام الفرص الاقتصادية عاملين رئيسيين من عوامل العنف ضد المرأة في غزة، في حين أن الأزمة الإنسانية قد أدت إلى معاناة النساء من مشاكل صحية عديدة. وتواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى النساء والفتيات الفلسطينيات في طائفة واسعة من المجالات، ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لضمان تلبية احتياجاتهن.

٥٩ - وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد أن الدعم الإنساني أو الاقتصادي، أيا كان مقداره، لن يكون في حد ذاته قادرا على إيجاد حل للوضع في قطاع غزة أو للنزاع الأوسع نطاقا. فالوضع في غزة يتطلب حولا سياسية في نهاية المطاف. ومع مراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، فإنني أحثها على تخفيف القيود المفروضة على حركة البضائع والأشخاص إلى غزة ومنها بهدف رفعها في نهاية المطاف. ولا يمكننا أن نأمل في حل مستدام للأزمة الإنسانية إلا من خلال الإنهاء الكامل لإجراءات الإغلاق الخانقة، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ولا بد أيضا من إنهاء تصعيد المقاتلين في غزة وإنهاء التهديد بالهجمات الصاروخية، وإنني أكرر دعوتي إلى حركة حماس أن تقدم معلومات كاملة عن المواطنين الإسرائيليين المحتجزين في غزة.

٦٠ - وأرحب بالمناقشات الجارية بشأن إجراء الانتخابات العامة الفلسطينية. وإذا جرت الانتخابات، فإنها ستكون أول انتخابات فلسطينية منذ عام ٢٠٠٦، وستمنح شرعية متجددة للمؤسسات الوطنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم هذه العملية بهدف تعزيز الوحدة الوطنية، لا لتعميق هوة التفرقة. ومثلما أكدت الأمم المتحدة، بما في ذلك منسقي الخاص، لجميع المحاورين، إن العناصر الحاسمة الأهمية اللازمة لإجراء انتخابات ذات مصداقية هي العناصر التالية: أولا، يجب تنظيم الانتخابات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة - في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة - بما يتماشى مع القانون الأساسي لسلمة الحكم الذاتي الفلسطينية المؤقتة، وقانون الانتخابات، وأفضل الممارسات الدولية؛ ثانيا،

الانتخابات التشريعية والرئاسية ضرورية وينبغي إجراؤها ضمن إطار زمني محدد بوضوح ومعقول؛ ثالثاً، يجب التوصل إلى اتفاق واسع النطاق بين الفصائل الفلسطينية بشأن طرائق إجراء الانتخابات.

٦١ - ولا بد من أن تستمر الجهود المهمة المبذولة بقيادة مصر لتحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية. وتواصل الأمم المتحدة تأييدها الثابت للجهود التي تبذلها مصر في هذا الصدد، وإنني أدعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى بذل جهود جادة لضمان إعادة توحيد قطاع غزة والضفة الغربية تحت قيادة حكومة وطنية ديمقراطية واحدة. فآنذاك فقط يمكن للمجتمع الدولي أن يأمل في حل الأزمة الإنسانية بشكل مستدام والشروع في مسعى التنمية الهام. وغزة جزء لا يتجزأ من أي دولة فلسطينية تنشأ في المستقبل في إطار حل الدولتين، ويجب أن تظل كذلك.

٦٢ - وعلى الرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٣ تشرين الأول/أكتوبر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية على إيرادات التخليص الجمركي، لا تزال توجد خلافات أساسية بين الطرفين، بما في ذلك خلافات بشأن المبالغ التي تخصصها إسرائيل. وهذا الأمر يترك الاقتصاد الفلسطيني عرضة للتدهور المفاجئ. ولا بد من أن يتواصل الجانبان بطريقة بناءة بهدف العودة إلى نظام تحويل الإيرادات بالكامل، وفقاً لبروتوكول باريس المتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ويجب عليهما أن يبذلا أقصى الجهود لمنع زيادة التدهور، وأن يلتزما مجدداً، بدعم من المجتمع الدولي، بالمبادئ الأساسية المكرسة في الاتفاقات الثنائية القائمة منذ أمد طويل.

٦٣ - وأشيرُ إلى أهمية تقديم دعم مستمر لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، حيث إن وضعها المالي يستمر في التدهور. فالتعجيل بتقديم الأموال من الجهات المانحة أمر أساسي لضمان استمرار العمليات حتى نهاية عام ٢٠١٩.

٦٤ - وتحل في شهر كانون الأول/ديسمبر السنة الثالثة لاتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ومنذ ذلك الحين، لم تشهد الحالة على أرض الواقع سوى تدهوراً. فالمستوطنات توسعت بشكل كبير، وتسارعت أعمال الهدم، وتواصل العنف والتحرّيش، ولا يزال تحقيق وحدة الصف الفلسطيني بعيد المنال، ولم تبدأ بعد مفاوضات تتسم بالمصداقية. ولا يزال يساورني بالغ القلق إزاء التحديات التي تعيق التوصل إلى توافق دولي في الآراء على إنهاء الاحتلال وتحقيق حل تفاوضي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يقوم على أساس الدولتين، استناداً إلى خط حدود عام ١٩٦٧ على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. وأدعو إلى تجديد جهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

٦٥ - وأكرر الدعوة إلى الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس، بما يتماشى مع الدور الخاص والتاريخي الذي تؤديه الأردن كوصي على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس.

٦٦ - وفي غياب الالتزام المتجدد من الطرفين والمجتمع الدولي بمواصلة اتخاذ تدابير ملموسة تؤدي إلى تقدم سياسي حقيقي، فإن الوضع متجه إلى التفاقم بصورة مطردة. فالنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يمر حالياً بمرحلة هشة بدرجة لا تصدق في ظل استمرار توغل الاحتلال وانعدام اليقين السياسي والديناميات الإقليمية المتقلبة السائدة التي تهدد بزعة الوضع أكثر فأكثر. ومرة أخرى، أحث قادة جميع الأطراف على حشد الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ خطوات ملموسة لدعم إنهاء الاحتلال وتحقيق سلام دائم، سلام يسمح للفلسطينيين بأن ينالوا حقهم في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة، ويفضي إلى دولتين

ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، وتكون القدس عاصمة للدولتين.

٦٧ - وأود أن أعرب عن تقديري العميق لمنسقي الخاص، نيكولاي ملادينوف، لعمله المتميز في سياق ما زال حافلا بالتحديات. وأشيد أيضا بجميع الموظفين الذين يعملون في خدمة الأمم المتحدة في ظل ظروف صعبة.

---